

أحكام شُراح التسهيل على أقوال ابن مالك فيما ظاهره اختلاف بين (التسهيل) وشرحه: دراسة نقدية

The Judgments of the Commentators on Ibn Mālik's Statements
Concerning Apparent Discrepancies Between Al-Tashīl and Its
Commentary: A Critical Study

د. ساره عبدالله عبد العزيز الصبيح

أستاذ مشارك، النحو والصرف، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المجمعة

Sarah Abdullah Abdul Aziz Al-Sabih

Associate Professor, Grammar and Morphology, Department of
Arabic Language, College of Education, Majmaah University

s.alsabeeh@mu.edu.sa

٦١٦٥-٨٣٨٢-٠٠٠٣-٠٠٠٩ ORCID ID

الاستشهاد:

الصبيح، ساره عبدالله. (٢٠٢٦م). أحكام شُراح التسهيل على أقوال ابن مالك فيما ظاهره اختلاف بين (التسهيل) وشرحه: دراسة نقدية. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية. مج (6). ع(1). 660- 684.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقصي المواضع التي رأى شراح التسهيل فيها اختلافًا أو تباينًا بين عبارات ابن مالك في التسهيل وشرحه، من خلال جمع هذه المواضع وتحليلها، ومقارنتها بأقوال الشراح؛ للكشف عن طبيعتها وأسبابها. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستندًا إلى استقراء النصوص، وربط المتن بالشرح، وتتبع توجيهات شراح التسهيل.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ ما نُسب إلى ابن مالك من اختلاف لا يخرج - في غالب المواضع - عن كونه اختلافًا في الصياغة، أو تقييدًا بعد إطلاق، أو تفاوتًا في مراتب البيان. وقد يتعلّق أيضًا بتطور في تقرير الرأي، ولا يبلغ في معظمه حدّ الاختلاف الحقيقي. كما أنّ الإيجاز الشديد في التسهيل قد يُوهم اختلافًا في الحكم يزول عند الرجوع إلى الشرح، وأنّ بعض نصوص ابن مالك في بعض مصنفاته المتأخّرة تمثّل مرحلة استقرارٍ لآرائه. ويخلص البحث إلى أنّ هذه المواضع تمثّل مدخلًا مهمًا لفهم منهج ابن مالك في بناء القواعد، وتؤكد ضرورة قراءة نصوصه قراءةً شمولية تجمع بين المتن والشرح وسائر مؤلفاته.

الكلمات المفتاحية: ابن مالك، التسهيل، شرح التسهيل، اختلاف العبارة، الشروح النحوية.

Abstract:

This study examines the instances in which commentators on al-Tashīl pointed to what appears to be a difference between Ibn Mālik's statements in Tashīl al-Fawā'id wa-Takmīl al-Maqāṣid and his Sharḥ al-Tashīl. It aims to analyze these judgments and assess their validity considering textual context and grammatical methodology.

Adopting a descriptive-analytical approach, the study correlates the concise formulations of the Tashīl with their expanded explanations in the commentary and traces the criteria employed by the commentators in identifying difference or inconsistency.

The findings indicate that most cases described as contradiction do not constitute genuine inconsistency. Rather, they result from variation in expression, differences in levels of exposition, shifts between generalization and specification, or reliance on apparent meaning versus interpretive analysis. In some instances, the apparent difference reflects a development or stabilization of Ibn Mālik's views, as confirmed by his other grammatical works.

The study concludes that these cases affirm the value of a holistic approach to Ibn Mālik's works, combining the text, its commentaries, and his broader scholarship.

Key words: Ibn Mālik, al-Tashīl, Sharḥ al-Tashīl, Apparent Difference, Grammatical Commentaries.

المقدمة

تمثل مؤلفات ابن مالك النحوية، مرحلة ناضجة من تطوّر الدرس النحوي، وفي مقدّمها كتابه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه؛ وذلك لما امتازت به من إحكام في العبارة، ودقّة في بناء المسائل، وكثرة اعتماد النحاة اللاحقين عليها في تقرير المذهب وترجيح الخلاف. وقد استوقف شُراح التسهيل عدداً من المواضيع التي رأوا فيها تفاوتاً أو اختلافاً بين ما قرره ابن مالك في المتن وما بسطه في الشرح، فوصف بعضهم تلك المواضيع بـ«التناقض» أو بما في معناه، بينما اتّجه آخرون إلى توجيهها وتأييدها، مما أثار تساؤلاً حول طبيعة هذا الاختلاف وحدوده.

ولا ينطلق هذا البحث ابتداءً من التسليم بوجود التناقض، ولا إلى استقصاء جميع مواضعه، وإنما يقتصر على فحص النماذج التي صرّح بها الشُراح، مع تحليل طرائق تعاملهم معها، بوصفها مواضع اختلاف أو إيهام تعارض. ومن هنا جاء اختيار عنوان البحث: أحكام شُراح التسهيل على أقوال ابن مالك فيما ظاهره اختلاف بين (التسهيل) وشرحه. ويُراد بعبارة «فيما ظاهره اختلاف» ما نُسب إلى ابن مالك من تفاوت أو تعارض في العبارة بين المتن والشرح عند بعض شُراح التسهيل، دون التسليم بكونه تناقضاً حقيقياً، بل بوصفه إشكالاً يقتضي الفحص والتحليل والجمع في ضوء السياق العلمي وطرائق التقعيد.

وتكمن أهمية هذا البحث في الكشف عن طبيعة هذه المواضع، وبيان ما يمكن حمله منها على اختلاف في التعبير، أو تطوّر في الرأي، أو تنوّع في جهة النظر، من خلال قراءة نقدية تستند إلى منهج وصفيّ وتحليلي يربط المتن بالشرح، ويستقرئ أقوال الشُراح في ضوء السياق العلمي الذي تنتمي إليه هذه النصوص.

أسئلة البحث.

ينطلق هذا البحث من سؤالٍ رئيسٍ يهدف إلى تقصّي طبيعة الأحكام التي أطلقها شُراح التسهيل على ما ظاهره اختلاف بين أقوال ابن مالك في التسهيل وشرحه، ومدى وجاهة هذه الأحكام في ضوء السياق النصّي والمنهجي. ويتفرّع عن هذا السؤال الرئيس عددٌ من الأسئلة الفرعية، هي:

- ما المواضيع التي صرّح فيها شُراح التسهيل بوجود اختلاف أو ما يوهّم التعارض بين متن التسهيل وشرحه؟
- كيف عبّر الشُراح عن هذا الاختلاف، وما الألفاظ والمصطلحات التي استعملوها في الحكم عليه؟
- ما المعايير التي اعتمدها شُراح التسهيل في إطلاق حكمهم بوجود الاختلاف بين المتن والشرح؟
- إلى أيّ حدّ يمكن حمل ما وُصف بالاختلاف على كونه إيهاماً ناشئاً عن الإيجاز أو اختلاف جهة البيان، لا تناقضاً حقيقياً في تقرير القاعدة؟

- ما أثر الرجوع إلى سائر مصنفات ابن مالك في تقويم هذه الأحكام، وتفسير بعض مواضع الاختلاف؟

حدود البحث

يقتصر هذا البحث على حصر المواضع التي صرح شراح التسهيل فيها بوجود اختلاف أو ما يوهم التعارض بين المتن والشرح، دون الالتفات إلى ما قد يُستنبط اجتهاداً من غير نص صريح. وتُستمد المادة العلمية من أشهر الشروح، ومن أبرزها: شرح أبي حيان، والمرادي، وابن عقيل، والسلسلي، وناظر الجيش، والدمامي، مع التركيز على حصر المواضع التي نُبّه فيها صراحة إلى اختلاف أقوال المؤلف.

الدراسات السابقة:

في حدود ما أمكن الوقوف عليه من المصادر المطبوعة وقواعد البيانات والرسائل العلمية، لم أقف - في حدود ما اطّلت - على دراسة مستقلة جعلت دعاوى الاختلاف الظاهر بين متن التسهيل وشرحه موضوعاً مباشراً لها من حيث الحصر والتحليل والتقويم. غير أنّ ثمة أعمالاً تناولت اختلافات ابن مالك وتعدّد آرائه في مجموع مصنفاته، دون تخصيص هذا الجانب من التسهيل وشرحه، وهي:

هريدي، عبد المنعم أحمد، (١٩٨١)، تعارض الآراء في نحو ابن مالك. مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٤٤، ١٨١ - ١٩٣.

تختلف دراسة هريدي في كونها دراسة استقصائية عامة عبر عموم مصنفات ابن مالك، بينما ينفرد هذا البحث بتركيزه الحصري على التباينات التي رصدتها الشراح بين (التسهيل) وشرحه، وفحص أحكامهم.

قنديل، رمضان عباس، (٢٠٠٨م)، آراء نحوية اضطرب فيها ابن مالك، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، ٢٧٤، ج ٥، ٤٩١ - ٥٨٢.

تختص دراسة قنديل برصد تغيّر رأي ابن مالك واضطرابه عبر عموم مؤلفاته، بينما ينحصر هذا البحث في فحص التباينات الملحوظة بين متن (التسهيل) وشرحه حصراً، وتحليل توجيهات الشراح لها، دون التوسع في مقارنة بقية المصنفات.

الجابري، بدر بن محمد، (٢٠٠٩م)، تعارض آراء ابن مالك في الألفية والتسهيل وشرحه، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (مج ١١، ع ٤).

تختلف دراسة الجابري بمقارنتها بين ثلاثة مصادر (الألفية، والتسهيل، وشرحه)، بينما يقتصر هذا البحث على رصد التباين بين (التسهيل) وشرحه من منظور شُراح التسهيل حصراً.

محمود، مديحه محمد، (٢٠١٦م)، تعدد آراء ابن مالك في المسألة الواحدة بين كتابه سبك المنظوم وفك المختوم ومؤلفاته الأخرى: جمعا ودراسة، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، جامعة الأزهر، (٦٤، ج٢).

تُعد دراسة محمود بتعدد آراء ابن مالك عبر المقارنة بين كتابه (سبك المنظوم) وبقية مؤلفاته، في حين يركز هذا البحث على التباينات المرصودة بين (التسهيل) وشرحه حصراً.

قاسم، نهلة فرج، (٢٠٢٠م)، ما لابن مالك فيه رأيان بين التسهيل والعمدة، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، ٣٣٤، ج٩.

تتناول دراسة قاسم المقارنة بين كتابي (التسهيل) و(العمدة)، في حين ينفرد هذا البحث بالتركيز على التباينات الملحوظة بين متن (التسهيل) وشرحه حصراً.

عطية، محمد عطية، (٢٠١٧م). تباين الرأي في المسألة النحوية عند ابن مالك، أفاق حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية، مصر، مع٤، ١٤.

تبحث دراسة عطية تباين الرأي عند ابن مالك عبر تتبع مؤلفاته المتعددة، بينما يقتصر هذا البحث على التباين بين (التسهيل) وشرحه من منظور شُراحيهما حصراً.

ويتبين من خلال هذه الدراسات - على أهميتها - أنّها لم تُعنّ بالمواضع التي صرّح بها شُراح التسهيل أنفسهم، ولم تجعل العلاقة بين المتن وشرحه موضوعاً مستقلاً للحصر والتحليل والتقويم، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تحقيقه.

منهج ومباحث الدراسة

جاء هذا البحث معتمداً منهجاً وصفيّاً تحليلياً يقوم على جمع المواضع التي نصّ فيها شُراح التسهيل صراحةً على وجود اختلاف أو ما يوهّم التعارض بين المتن والشرح، ثم دراسة تلك المواضع في سياقها، وتقويم ما ذهبوا إليه في ضوء نصّ ابن مالك في الكتابين. وقد التزمْتُ في عرض المسائل ترتيب أبواب التسهيل.

ولم أُنخذ منهجًا واحدًا مطّردًا في الترجيح بين الأقوال في جميع المسائل؛ إذ تختلف طبيعة الخلاف من موضع إلى آخر، فبعض المسائل يُكتفى فيها بعرض الخلاف وبيان وجوهه دون ترجيح، لعدم ظهور تعارضٍ حقيقي، أو لإمكان حمل الأقوال على اختلاف جهة النظر. فإذا انتهى النظر في المسألة، وظهر اضطراب في العبارة، أو اختلاف في التعليل، أو تكلف في الجمع بين القولين، عُقّب بترجيح ما ظهر، مع بيان وجه ذلك وأسبابه.

ويتكوّن هذا البحث من مقدّمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، تعقبها قائمة المصادر والمراجع.

أما المقدّمة فاشتملت على بيان أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وحدود الدراسة، وعرض الدراسات السابقة، وتحديد منهج البحث وخطّته. وجاء التمهيد لتهيئة الإطار النظري للبحث، من خلال بيان طبيعة العلاقة بين المتن والشرح في التصنيف النحوي، وتوضيح مفهوم ما ظاهره اختلاف في كلام النحاة تمهيدًا لدراسة أحكام شُراح التسهيل.

وتناول المبحث الأوّل مواضع ما ظاهره اختلاف بين المتن وشرح التسهيل عند شُراحيه، واقتصر فيه على المسائل التي صرّح الشُراح فيها بوجود هذا الاختلاف، مع الالتزام بما ورد في شرح التسهيل لابن مالك نفسه دون ما شرّحه ابنه. وجاء المبحث الثاني مكملًا للأوّل من جهة التحليل المنهجي؛ إذ حُصّص لاستخلاص معايير شُراح التسهيل في الحكم بالاختلاف بين المتن والشرح، وذلك باستقراء المواضع المدروسة في المبحث الأوّل، وتصنيف هذه المعايير وبيان طرائق توظيفها. وأمّا الخاتمة فضمّنتها أبرز النتائج المتوصّلة إليها، ثم دُيّل البحث بقائمة المصادر والمراجع المعتمدة. وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

التمهيد: إشكالية الاختلاف الظاهر بين المتن والشرح في الدرس النحوي.

يُعَدّ اختلاف العبارات بين المتون النحوية وشروحها من القضايا المنهجية التي شغلت عناية النحاة وشُراحيهم؛ لما قد ينشأ عنها من إبهام التعارض أو اضطراب الحكم، ولا سيّما في المؤلفات التي اتسمت بشدّة الإيجاز في صياغة القواعد. وقد درج الشُراح، عند ملاحظتهم تفاوتًا بين تقرير الحكم في المتن وبسطه في الشرح، على إطلاق أوصاف متعدّدة، من نحو: «الاختلاف» و«التناقض» و«الرجوع عن القول»، في مقابل اتجاهات أخرى سعت إلى الجمع والتأويل، وحمل الكلام على اختلاف جهة البيان أو مراتب التقعيد.

ولا يلزم من هذا التفاوت - في كثير من الأحيان - وجود تناقضٍ حقيقي في أصل القاعدة، بقدر ما يعكس انتقالًا من الإجمال إلى التفصيل، أو من الحكم على الظاهر إلى تفسيره بالتأويل، أو اختلافًا في زاوية النظر بين التقرير التعليمي في المتن والمعالجة التحليلية في الشرح. ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين التناقض الحقيقي في الحكم، والاختلاف

الظاهر الناشئ عن الصياغة أو السياق أو منهج العرض، لما لهذا التمييز من أثرٍ مباشرٍ في تقويم أحكام الشُّراح وفهم مناهج المصنِّفين.

وتتجلّى هذه الإشكالية بوضوح في مؤلفات ابن مالك، ولا سيّما تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه؛ إذ جمع المتن بين شدّة الإيجاز والدقّة الاصطلاحية، بينما جاء الشرح مجالاً للتفصيل والترجيح وبيان علل الأحكام. وقد ترتّب على ذلك أن وقف شُراح التسهيل عند عدد من المواضيع التي رأوا فيها ما ظهره اختلاف بين المتن والشرح، فأصدروا أحكاماً متباينة في توصيفها وتقويمها.

ومن هذا المنطلق، يتجه هذا البحث إلى دراسة أحكام شُراح التسهيل على أقوال ابن مالك فيما ظهره اختلاف بين التسهيل وشرحه، لا من جهة إثبات التناقض أو نفيه ابتداءً، بل من جهة تحليل هذه الأحكام ذاتها، واستكشاف معاييرها، وبيان مدى وجاهتها في ضوء النصوص وسياقها العلمي. وعلى أساس هذا التفريق المفهومي، تُدرّس في المبحث الأول المواضيع التي صرّح فيها الشُّراح بوجود اختلاف أو إيهام تعارض بين المتن والشرح، ويُقوّم مدى انطباق هذه الأحكام على حقيقة النصوص.

المبحث الأول: مواضيع الاختلاف بين المتن والشرح عند شُراح التسهيل.

الموضع الأول: حذف النون في «الذين» بين المتن والشرح.

قال ابن مالك في التسهيل: «وإن عُني بالذي من يعلم أو شبهه فجمعه الذين مطلقاً، ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيراً وفيه للضرورة قليلاً» (١٩٦٧م، ص ٣٣).

وقال في شرح التسهيل، في باب إعراب المثني والمجموع على حدّه: «وسقوطها لتقصير صلة... وكقول الآخر:

وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كلُّ القوم يا أمّ خالد» (١٩٩٠م، ج ١، ص ٧٣).

وقد تبّه أبو حيّان إلى اختلاف ما أورده ابن مالك في الموضوعين، فقال: «وقد خالف المصنف قوله هنا إنّ النون من قوله: "وإنّ الذي حانت" حذفت لتقصير الصلة بقوله في باب الموصول في التسهيل». (١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٨٣، ٢٨٤).

ويلاحظ أبو حيّان أنّ ابن مالك لم يُطبّق عملياً ما قرّره في التسهيل؛ إذ نصّ هناك على أنّ «الذي» إذا عُني به معنى «من يعلم» أو شبهه جُمع على «الذين» مطلقاً، وأنّ «الذي» قد يُغني عن «الذين» في غير مقام التخصيص

كثيراً، غير أنه في الشرح علّل حذف النون في البيت بتقصير الصلة، من غير أن يُشير إلى أنّ الشاعر أراد بـ«الذي» معنى «الذين»، كما تقتضيه القاعدة التي قررها.

أما بقية الشرح فلم يصّرّحوا بوجود اختلاف، بل وجهوا الشاهد بطرائق مختلفة؛ فالمرادي حمل حذف النون على الضرورة الشعرية. ورأى أنّ هذا الحذف لا يُعدّ فصيحاً إلا على مذهب من يجيز استعمال «الذي» للواحد وللجمع بحسب القصد، وهو ما ارتضاه المصنّف. (٢٠٠٦م، ص ١٩١). وأما ابن عقيل (١٩٨٤م، ج ١، ص ١٤٢) والتنسي (١٩٩٣م، ص ١٥٩) فلم يذكر هذا الاختلاف، وأوردا الشاهد على حذف النون للضرورة، بينما حمله السلسلي على حذف النون للتخصيص (١٩٨٦هـ، ص ٢٢٣).

ومن جهة أخرى، لم يتعرّض ناظر الجيش لدعوى الاختلاف بين كلام ابن مالك في التسهيل وشرحه، وإنما أشار إلى أنّ مراد ابن مالك في الموضوعين غير ظاهر، أي إنّ عبارته لا يتّضح منها قصد واحد بين (١٤٢٨هـ، ج ٢، ص ٦٦١). كما لم يُشر الدماميني إلى وجود اختلاف، بل حمل الشاهد على استعمال «الذي» مع إرادة «الذين» (١٩٨٣م، ج ٢، ص ١٩٠). وكذلك لم يذكر عبد القادر المكي هذا الإشكال، وإنما أشار إلى اختلاف استشهاد ابن مالك وأبي حيّان بالبيت؛ فابن مالك جعله شاهداً على تقصير الصلة، وأبو حيّان على استعمال «الذي» صفة لمخدوف يوصف به (١٩٨٩م، ص ٢٤٣). وخالد الأزهرى أيضاً لم يذكر هذا الاختلاف، وحمل الشاهد على الضرورة (١٩٩٨م، ص ١٤٠).

وعلى خلاف هؤلاء، أورد الدلائي ما ذكره أبو حيّان من وجود اضطراب، وإن لم ينسبه إليه صراحة، واكتفى بقوله إنّ قول ابن مالك قد رُدّ، غير أنّ مضمون كلامه يوافق ما قرره أبو حيّان من عدم استقرار أقوال ابن مالك على وجه واحد (د.ت، ص ٣٩٧).

وعند النظر في مصنفات ابن مالك، يتّضح تعدّد أقواله؛ ففي شرح الكافية الشافية ذهب إلى أنّ النون في الشاهد محذوفة (١٩٨٢م، ج ١، ص ٢٦١)، وفي سبك المنظوم (٢٠٠٤م، ص ٨٤)، والفوائد المحوية (١٤٠٥هـ، ص ١٩) ذهب إلى أنّ النون من «الذين» قد تُحذف للتخفيف إذا أمن اللبس. بينما لم يتناول حذفها في شرح عمدة الحفاظ (١٩٧٧م، ص ١٤٧).

ومن مجموع ما سبق، يتبيّن أنّ كلام ابن مالك في التسهيل وشرحه لا يجري على نسقٍ واحدٍ في جهة التعليل، وأنّ عبارته في الموضوعين تحتمل أكثر من وجه، وهو ما نبّه إليه أبو حيّان، ووافقه عليه الدلائي، وأشار ناظر الجيش إلى

عدم وضوح المراد منه. ولا يلزم من ذلك إثبات تعارضٍ حقيقي بقدر ما يدلّ على اضطرابٍ في العبارة أو اختلافٍ في جهة النظر بين التقرير النظري والتوجيه التطبيقي، لا سيّما مع تعدّد أقوال ابن مالك في مصنّفاته الأخرى، وعدم استقرارها على قولٍ واحدٍ في هذه المسألة.

الموضع الثاني: تباين موقف ابن مالك من عمل «لا».

قال ابن مالك في التسهيل: «وتلحق بها «إن» النافية قليلاً، و«لا» كثيراً، ورفعها معرفة نادر» (١٩٦٧م، ص ٥٧). ثم قال في شرح التسهيل: «وشدّد إعمالها في معرفة... والقياس على هذا شائع عندي» (١٩٩٠م، ج ١، ص ٣٧٧). وقد التفت الدماميني إلى ما بين العبارتين من اختلاف، فعده موضع إشكال؛ إذ رأى أنّ الجمع بين الإقرار بندرة الإعمال والقول بجواز القياس عليه لا يستقيم، فقال: «قال المصنّف: والقياس عندي على هذا سائغ. قلت: هذا - مع اعترافه بالندور - مشكل» (١٩٨٣م، ج ٣، ص ٢٥٦).

فابن مالك في المتن يصرّح بندرة إعمال «لا» في الاسم المعرفة، نظراً لمخالفته القاعدة التي تشترط أن يكون اسمها نكرة. غير أنّ عبارة الشرح يفهم منها قبول هذا الإعمال - مع وصفه بالشذوذ - ثم البناء عليه في القياس، وهو ما يُفضي إلى إشكال في الجمع بين الحكمين. ويُفهم منه اختلاف في جهة النظر أو في مسلك التقييد، لا سيّما عند ملاحظة اختلاف السياقين.

ولم يذكر أبو حيّان هذا الإشكال (١٩٩٨م، ج ٤، ص ٢٨٦ - ٢٨٧)، وكذلك المرادي (٢٠٠٦م، ص ٣١٩ - ٣٢٠)، وابن عقيل (١٩٨٤م، ج ١، ص ٢٨٢)، والسلسلي (١٩٨٦م، ص ٣٣١)، بينما أشار إليه التنسي، فوصفه بالتراجع عن الرأي، وخالف ابن مالك فيما ذهب إليه (١٩٩٣م، ص ٢٩٩، ٣٨٣). كما ذكره الدلائي (د.ت، ص ١١٠٨، ١٢٦٩)، وأشار إلى أنّ ما وصفه الدماميني بالمشكل قد تنبّه له أبو حيّان، وسبقه إليه؛ غير أنّي لم أقف في التذييل على نصّ صريح يدل على ذلك.

وعند النظر في مصنّفات ابن مالك الأخرى نجدّه يميّز وجهًا آخر في شرح الكافية الشافية، وهو جعل الاسم المعرفة مبتدأ، ويُقدّر فعل بعده يكون خيراً له، وناصبًا للحال، وعدّ ذلك من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه (١٩٨٢م، ج ١، ص ٤٤١). أمّا في شرح عمدة الحفاظ لم يذكر إلا دخول "لا" على النكرات (١٩٧٧م، ص ٢١٥)، وكذلك في الفوائد المحوية (١٤٠٥ هـ، ص ٢٧)، وسبك المنظوم (٢٠٠٤م، ص ٩٩).

والذي يترجح أنّ ما وصفه الدماميني بكونه «مشكلاً» وصفٌ وجيهٌ في سياقه؛ لما يترتب على عبارتي ابن مالك من صعوبة في الجمع بين الحكم بندرة الأعمال في المتن، وبين القول بجواز القياس عليه في الشرح. غير أنّ هذا الإشكال يمكن حمله على اختلاف في مسلك التععيد، أو على تطوّر في رأي ابن مالك، وهو ما أشار إليه بعض الشُّرّاح بوصفه تراجعاً عن الموقف الأوّل، لا على أنّه تعارضٌ صريح لا يحتمل توجيهاً.

الموضع الثالث: تباين القول في فاعل «عسى» بين القلة الظاهرة والتأويل إلى الضمير.

قال ابن مالك في التسهيل: «وكون الفاعل غيره قليل» (١٩٦٧م، ص ٦٠). ثم قال في شرح التسهيل: «ولكن الضمير في غير هذا الباب لا يُشترط كونه فاعلاً، بخلاف الضمير في هذا الباب؛ فإن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة، ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤوّلاً بأنه هو» (١٩٩٠م، ج ١، ص ٣٩٨).

وقد نبّه أبو حيّان إلى اختلاف ظاهر العبارتين، فقال: «وهذا كلامٌ مثنّج؛ لأنه أثبت في النص أن كون الفاعل غير الضمير قليل، ثم ذكر أنه يكون مؤوّلاً، فإذا كان مؤوّلاً فلا يثبت للقلة حكم البتة» (١٩٩٨م، ج ٤، ص ٣٦٥). ويكشف نقد أبي حيّان عن موضع إشكال في الجمع بين عبارتي ابن مالك؛ إذ قرّر في المتن أنّ وقوع الفاعل غير الضمير لـ«عسى» - في باب أفعال المقاربة - قليل، مما يدل على جوازه وإن كان نادراً. ثم أعاد في الشرح توجيه هذا الحكم، فصرّح بأنّ ما ورد من ذلك مؤوّلاً إلى الضمير، مما يعني أنّ غير الضمير لا يتحقّق فاعلاً في الحقيقة، وإن ورد في الظاهر. ومن هنا وصف أبو حيّان هذا الجمع بأنّه «مثنّج»، أي مضطرب (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج ٢، ص ٢٢٠).

أمّا المرادي فشرح المتن، وذكر ما في الشرح، ورفع الإشكال بالتأويل؛ إذ رأى أنّ الشواهد التي ورد فيها الفاعل ظاهراً تُعدّ في حكم الضمير (٢٠٠٨م، ص ٣٣٤). وأمّا ابن عقيل (١٩٨٤م، ج ١، ص ٣٠٢)، والسلسيلي (١٩٨٦م، ص ٣٤٨)، والتنسي (١٩٩٣م، ص ٤١٦)، والدماميني (١٩٨٣م، ج ٣، ص ٣٠٦)، وعبدالقادر المكي (١٩٨٩م، ص ١٣٤٨)، وخالد الأزهري (١٩٩٨م، ص ٣٢٤) فقد اكتفوا بشرح المتن دون التعرض لدعوى التناقض. وأورد الدلائلي ما ذكره أبو حيّان، ناقلاً عنه، مع ذكر أقوال النحويين في المسألة (د.ت، ص ١٣٣٠).

وخالفهم ناظر الجيش، فدافع عن ابن مالك ونفى وجود التناقض؛ إذ يرى أنّ اعتبار التأويل لا يلغي حكم الظاهر، فالفاعل قد يرد ظاهراً غير الضمير، ثم يُردّ بالتأويل إلى الضمير، وبذلك ينتفي التعارض، ويكون الاعتراض من قبيل التعسف (١٤٢٨هـ، ج ٣، ص ١٢٨٤).

ولم أقف على قول لابن مالك في شرح الكافية الشافية، حيث اكتفى بذكر الأقوال النحوية في الضمير المتصل بـ«عسى» دون ترجيح (١٩٨٢م، ج ١، ص ٤٦٣). وفي سبك المنظوم (٢٠٠٤م، ص ١٠٠) والفوائد المحوية (١٤٠٥هـ، ص ٢٩) ذكر الأقوال باختصار، ولم يتناول الفاعل لـ«عسى» في شرح عمدة الحفاظ (١٩٧٧م، ص ٨١٦).

والذي يترجح أنّ وصف أبي حيان لعبارة ابن مالك بكونها «مثنّجة» إنّما يتوجّه عند الجمع بين المتن والشرح من غير تفريق بين مستويي التحليل؛ إذ إنّ ابن مالك يقرّر في المتن حكماً على ظاهر التركيب، فيجعل وقوع الفاعل غير الضمير لـ«عسى» قليلاً، ثم يبيّن في الشرح أنّ هذه الصور مؤوَّلة إلى الضمير، فالقلة متعلّقة بالظاهر لا بالحقيقة. وعلى هذا، يمكن الجمع بين عبارتي المتن والشرح دون القول بتناقض حقيقي، وهو ما ذهب إليه ناظر الجيش، ويُعدّ اتجاهًا تفسيريًا معتبرًا في التراث النحوي.

الموضع الرابع: تباين القول في لزوم حذف فاعل (عدا وخلا وحاشا) بين التسهيل وشرحه.

قال ابن مالك في التسهيل: «... فينصبان المستثنى خبرًا، واسمها بعد مضاف إلى ضمير المستثنى منه، لازم الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة» (١٩٦٧م، ص ١٠٦). وقال في شرح التسهيل: «وكذا يقدر أكثر النحويين فاعل عدا وخلا، وفيه ضعف؛ لأنّ قولك: قاموا عدا زيدًا إنّ جعل تقديره: جاوز بعضهم زيدًا لم يستقم، ... فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدر: قاموا عدا زيدًا، أي: جاوز قيامهم زيدًا» (١٩٩٠م، ج ٢، ص ٣١١).

وقد نبّه الدماميني إلى ما بين عبارتي المتن والشرح من اختلاف، وعدّه رجوعًا في الرأي، فقال: «لكن المصنّف رجوع عن ذلك في الشرح» (١٩٨٣م، ج ٦، ص ١٢٠).

فقد لاحظ الدماميني أنّ ابن مالك قرّر في المتن حكمًا عامًا بلزوم حذف فاعل الأفعال الثلاثة، ثم انتقل في الشرح إلى مناقشة طريق تخريج هذا الفاعل، فضعف بعض التقديرات، ورجّح تقدير الفاعل مصدرًا، وهذا الانتقال في جهة التعليل قد يُفهم على أنّه ترجيح تخريجي، لا نقض لأصل الحكم الوارد في المتن، وإن كان ظاهر العبارة يوهم اختلافًا. وقد اختلفت مواقف الشُّراح من هذا التباين؛ فذهب بعضهم إلى عدّه رجوعًا في الرأي، كالدماميني والدلائلي (١٤٤٠هـ، ص ١٦٦٦)، في حين لاحظ آخرون اختلاف الاختيار بين المتن والشرح دون الحكم بالتناقض، ومنهم أبو حيان (١٩٩٧م، ج ٨، ص ٣٣٣)، والمرادي (٢٠٠٦م، ص ٥٤٧)، وابن عقيل (١٩٨٤م، ج ١،

ص ٥٨٨)، وناظر الجيش (١٤٢٨ هـ، ج ٥، ص ٢٢١٥-٢٢١٦)، والتنسي (١٤٣١ هـ، ص ١٩٠)، وخالد الأزهرى (١٩٩٨ م، ص ٦٤٣)، وسلك فريق ثالث مسلك الجمع والتأويل، فرأى إمكان حمل كلام المتن على ما انتهى إليه المصنّف في الشرح، وهو ما يظهر عند عبد القادر المكي (١٩٩٣ م، ص ٥٢٤). في حين اكتفى السلسيلي بشرح نص التسهيل دون التعرّض لمسألة الاختلاف (١٩٨٦ م، ص ٥١٢).

وقد ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٩٨٢ م، ج ٢، ص ٧٢١)، وسبك المنظوم (٢٠٠٤ م، ص ١٣٤)، والفوائد المحوية (١٤٠٥ هـ، ص ٤٩) إلى إضمار الفاعل، ولم يتعرض له في شرح عمدة الحفاظ (١٩٧٧ م، ص ٣٧٧). والذي يترجّح أنّ ما ورد في شرح التسهيل لا يفهم على أنّه نقضٌ للحكم الوارد في المتن، بقدر ما هو انتقال من تقرير الأصل إلى ترجيح تخريج مخصوص للفاعل، وهو تقدير المصدر، وهو ما وافق عليه ابن مالك في عدد من مصنّفاته الأخرى. وعلى هذا، فإنّ حمل كلام المتن على ما انتهى إليه في الشرح أولى من الحكم بالتعارض، ويُعدّ ذلك من قبيل تطوّر النظر وترجيح الأجود في جهة التخريج، لا من باب نقض الأصل.

الموضع الخامس: اختلاف ترتيب مراتب الروابط في الجملة الحالية بين التسهيل وشرحه.

قال ابن مالك في التسهيل: «وثبوت «قد» قبل الماضي غير التالي لـ «إلا» والمتلو بـ«أو» أكثر من تركها إن وُجد الضمير، وانفراد الواو حينئذ أقل من انفراد قد» (١٩٦٧ م، ص ١١٣). وقال في شرح التسهيل: «وانفراد الضمير مع التجرد من «قد» والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما، واجتماعه مع الواو وحدها أكثر من اجتماعه مع «قد» وحدها» (١٩٩٠ م، ج ٢، ص ٣٧١).

وقد لاحظ ناظر الجيش تغيّراً بين عبارتي المتن والشرح، فقال: «وأما كلامه في المتن فغير وافٍ بخمس الصور، على ما فيه من المخالفة لما ذكر في الشرح» (١٤٢٨ هـ، ج ٥، ص ٢٣٤٤).

ويقرّر ناظر الجيش أنّ هذا التغيّر راجع إلى تغيّر ترتيب الصور ومراتبها من حيث الكثرة والقلة بين الموضعين، لا إلى اختلاف في أصل الحكم؛ إذ اقتصر المتن على الإشارة إلى الغالب في الاستعمال، بينما قصد الشرح إلى بسط مراتب الصور وتفصيل أحكام اجتماع الضمير مع «قد» أو الواو أو تجرده منهما. فالمخالفة عنده بيانية تتعلّق باستيفاء الصور وترتيبها، لا بتغيير القاعدة.

ولم يذكر أبو حيّان وجود تناقض، بل اكتفى بتقييد كلام ابن مالك؛ فبيّن أنّ انفراد الضمير أكثر ما يكون مع الجملة الاسمية والمصدّرة بـ«ليس» (١٩٩٧ م، ج ٩، ص ١٧٤). وأنّ انفراد الواو أقل من انفراد «قد» إذا وُجد

الضمير، وذلك في الفعل الماضي المثبت (١٩٩٧م، ج٩، ص١٩١). وأما المرادي فقد اعتمد في شرحه على شرح التسهيل دون التعرّض لدعوى الاختلاف (٢٠٠٦م، ص٥٨٠). وكذلك التزم ابن عقيل (١٩٨٤م، ج٢، ص٤٥)، والسلسلي (١٩٨٦م، ص٥٤٨)، والتنسي (١٤٣١هـ، ص٣١٧)، والدماميني (١٩٨٣م، ج٦، ص٢٥٨)، وعبد القادر المكي (١٩٩٣م، ص٦٦١)، وخالد الأزهري (١٩٩٨م، ص٧٠١-٧٠٢) بشرح المتن دون التعرّض لمسألة التناقض.

وأما ابن مالك، فقد وافقت نصوصه في شرح الكافية الشافية (١٩٨٢م، ج٢، ص٧٥٧) وفي الفوائد المحوية (١٤٠٥هـ، ص٥١) ما ورد في الشرح من حيث ترتيب الصور، إذ قرّر أنّ اجتماع الواو والضمير في الجملة الاسمية أكثر من انفراد الضمير، وفي شرح عمدة الحفاظ ذكر أنّ الأكثر في الجملة المصدرة بـ«ليس» اقتراها بالواو مع تضمّن الضمير (١٩٧٧م، ص٤٥٨). ولم يتعرّض لمسألة الروابط في سبك المنظوم (٢٠٠٤م، ص١٣٨).

والذي يترجّح أنّ ما لاحظته ناظر الجيش من تغاير بين نصّي التسهيل وشرحه هو تغاير في جهة البيان، لا اختلاف في أصل الحكم؛ إذ جاءت عبارة التسهيل موجزة تراعي الغالب في الاستعمال من غير استقصاءٍ للقيود، بينما قصد الشرح إلى التفصيل وبيان مراتب الصور وتنوعها. ويؤيّد هذا الفهم سكوت أكثر الشُّراح عن دعوى التناقض، واتجاههم إلى التقييد أو الاعتماد على الشرح، فضلاً عن موافقة نصوص ابن مالك في كتبه الأخرى لهذا المسلك، مما يجعل المسألة من قبيل اختلاف التطبيق لا اضطراب القول.

الموضع السادس: إقامة التمييز مقام المضاف إليه أو مقام المضاف.

قال ابن مالك في التسهيل: «ويُجرّهُ بالإضافة إن حُذف ما به التمام، ولا يُحذف إلا أن يكون تنوينًا ظاهرًا في غير... أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مقامه» (١٩٦٧م، ص١١٤). وقال في شرح التسهيل: «فإن كان أفعل مضافًا إلى جمع بعده تمييز لا يمتنع جعله مكان أفعل جاز بقاؤهما على ما كانا عليه، وجاز حذف الجمع بالإضافة إلى ما كان تمييزًا، كقولك: زيد أشجع الناس رجلًا، وأشجع رجل» (١٩٩٠م، ج٢، ص٣٨١).

وقد لاحظ ناظر الجيش عدم مطابقتهم ظاهرة بين عبارتي المتن والشرح، فقال: «وشرح المصنف لهذا الموضع لا يطابق عبارته في المتن ظاهرًا» (١٤٢٨هـ، ج٥، ص٢٣٦٦). وتنبه إلى أنّ عبارة الشرح تقتضي أنّ المدار على صلاحية التمييز لقيامه مقام أفعل نفسه، أي المضاف، بينما يقتضي كلام المتن أنّ المدار على صلاحية التمييز لقيامه مقام

المضاف إليه. وعلى هذا يكون في الشرح جعل صحة الإضافة إلى التمييز موقوفة على جواز وقوعه موقع المضاف، بينما يقتضي المتن وقوف صحة الإضافة على جواز وقوعه موقع المضاف إليه.

وما نبّه إليه ناظر الجيش من هذا التغير في جهة التعليل قد سبقه إليه أبو حيان، غير أنه لم يعدّه تناقضاً في الحكم، بل حمّله على خلطٍ في العبارة أو عدم إحكام في الصياغة (١٩٩٧م، ج٩، ص٢٢٨). وأمّا المرادي فلم يتعرض لهذا الإشكال، واعتمد في شرحه على شرح التسهيل (٢٠٠٦م، ص٥٨٧). واكتفى ابن عقيل (١٩٨٤م، ج٢، ص٥٩)، والسلسلي (١٩٨٦م، ص٥٥٥)، والتنسي (١٤٣١هـ، ص٣٥١) بشرح المتن دون التعرض لمسألة الاختلاف. ولم يذكره الدماميني، بل خالف ابن مالك في قوله في المتن (١٩٨٣م، ج٦، ص٣٠٧). وكذلك لم يتعرض له عبد القادر المكي (١٩٩٣م، ص٧٢٨)، ولا خالد الأزهرى (١٩٩٨م، ص٧٠٩).

وأما ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٩٨٢م، ج٢، ص٧٧١) فقد وافق عبارة التسهيل، فجوّز جرّ التمييز إذا كان المضاف كافياً في الدلالة على المضاف إليه، وجاء كلامه في سبك المنظوم (٢٠٠٤م، ص١٤٠)، والفوائد المحوية (١٤٠٥هـ، ص٥٣) مجملاً، وكذلك في شرح عمدة الحفاظ (١٩٧٧م، ص٤٧٧).

والذي يترجّح - بعد تأمل عبارتي التسهيل وشرحه - أنّ بين النصين اختلافاً بيّناً في جهة التعليل؛ إذ جعل ابن مالك في المتن جواز جرّ التمييز موقوفاً على صلاحيته لقيامه مقام المضاف إليه، وهو ما تدلّ عليه صيغة الكلام صراحة، بينما جعل في الشرح المدار على صلاحيته لقيامه مقام المضاف نفسه، وهو قيدٌ آخر يغيّر الأوّل من حيث المحلّ النحوي والدلالة.

ولا يظهر، في ضوء هذا التفريق، إمكان حمل الاختلاف على مجرد تنويع في العبارة أو اختلاف في الأسلوب، لاختلاف الجهتين اللتين علّق بهما الحكم، وهو ما نبّه إليه ناظر الجيش، وحمله أبو حيان على الخلط وسوء الفهم في العبارة، لا على قصد التنويع.

الموضع السابع: جمع المفسّر بين إطلاق المنع وتفصيل الجواز.

قال ابن مالك في التسهيل: «ولا يُجمع المفسّر جمع تصحيح، ولا بمثال كثرة، من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما، إلا قليلاً» (١٩٦٧م، ص١١٦). وقال في شرح التسهيل: «ولا تُضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح، إلا إن أهمل غيره، أو جاور ما أهمل غيره» (١٩٩٠م، ج٢، ص٣٩٦).

وقد تنبّه ناظر الجيش إلى ما بين عبارتي المتن والشرح من اختلاف في التقرير، فقال: «ويظهر لي أنّ قول المصنف - في الشرح - : لا تضاف الثلاثة ... لا يطابق قوله - في المتن - : ولا يجمع المفسّر ... والظاهر أنّ الأمر على ما قاله في الشرح» (١٤٢٨هـ، ج ٥، ص ٢٤١٣).

ويرى ناظر الجيش أنّ عبارة الشرح مبنية على التفصيل ومراعاة الاستعمال، بخلاف إطلاق المنع في المتن، ولذلك رجّح ما ورد في الشرح بوصفه بياناً أتمّ لما أُجمل أو أُطلق في المتن، لا على جهة نقض الحكم، بل على جهة استكمالهِ وتقييده.

ولم يذكر أبو حيّان وجود تناقض، لكنّه خالف ابن مالك في المتن ووافقه في الشرح (١٩٩٧م، ج ٩، ص ٢٨٩)، وهو ما يدلّ على أنّه رأى عبارة المتن غير كافية في الدلالة بمراتب الاستعمال. ولم يذكر المرادي هذا الإشكال (٢٠٠٦م، ص ٥٩٦)، وأمّا ابن عقيل فلم يصرّح بالتفاوت، غير أنّه جعل باب مفاعل مقابلاً لجمع التصحيح أو لجمع كثرة آخر، فخالف ابن مالك في المتن دون تصريح (١٩٨٤م، ج ٢، ص ٧١-٧٣)، وكذلك لم يذكر السلسيلي (١٩٨٦م، ص ٥٦٣)، ولا التّسي (١٤٣١هـ، ص ٣٨٣) هذا التفاوت.

وأما الدماميني فقد أشار إلى أنّ في الشرح زيادة بيان، وأنّ ابن مالك أهمل جزءاً من المسألة، ولم يستوفِ جميع أوجهها في المتن (١٩٨٣م، ج ٧، ص ٢٠). ولم يتعرض عبد القادر المكي لهذا الإشكال (١٩٩٣م، ص ٧٥٩)، وأمّا خالد الأزهري فقد نقل نصّاً وُصف فيه الاستثناء الوارد في كلام ابن مالك باللغو والغلط دون نسبة صريحة (١٩٩٨م، ص ٧٢٦).

وأما ابن مالك في شرح الكافية الشافية فقد قرّر أنّ المفسّر يجمع جمع قلة، إلا إذا أهمل، وقد يستعمل جمع الكثرة مع وجود القلة (١٩٨٢م، ج ٣، ص ١٦٦٣)، وفي سبك المنظوم (٢٠٠٤م، ص ٢٢٦)، وفي الفوائد المحوية (١٤٠٥هـ، ص ١١٣) اكتفى بقاعدة عامة مؤداها: أنّ جمع القلة مقدّم ما أمكن، وأنّ ما ورد بخلافه يُحفظ سماعاً. وفي شرح عمدة الحفاظ قرّر أنّ جمع القلة أولى من الكثرة، مع جواز استعمال الكثرة مع وجود القلة (١٩٧٧م، ص ٥١٧-٥١٨).

وعلى ما تقدّم، يترجّح وجهة ما نبّه إليه ناظر الجيش من وجود تفاوت بين المتن والشرح في مستوى البيان، ويؤيد ذلك مواقف عدد من الشُّراح صراحةً أو ضمناً، فضلاً عن نصوص ابن مالك في مصنّفاته الأخرى، التي تدل على أنّ مذهبه المستقرّ هو تقديم جمع القلة للمفسّر متى أمكن، وجواز العدول إلى جمع الكثرة عند الإهمال أو قيام قرينة

الاستعمال، وبذلك يُحمل إطلاق المتن على الغالب، ويُجعل الشرح بياناً لما انتهى إليه تقرير الحكم، في إطار تطوّر تقرير الحكم لا نقضه، وهو ما ينسجم مع طريقته في الانتقال من الإطلاق إلى التفصيل في عدد من مسائل التسهيل.

الموضع الثامن: اقتران الماضي المثبت المجاب به القسم بين اللزوم والغلبة.

قال ابن مالك في التسهيل: «ولا يخلو دون استطالة الماضي المثبت المجاب به من اللام مقرونة بـ «قد» أو «ربما» أو بما مرادفتها إن كان متصرفاً» (١٩٦٧م، ص ١٥٢-١٥٣). وقال في الشرح: «وإن كان الفعل متصرفاً فالأكثر أن يقتن باللام مع «قد» ...، أو بـ «ربما» ... وقد يُستغنى باللام... في النثر والنظم». (١٩٩٠م، ج ٣، ص ٢١٤).

وقد لاحظ ناظر الجيش اختلافاً بين القولين، فقال: «أنّ ظاهر قوله في متن الكتاب: ولا يخلو الماضي المثبت ... والأمر ليس كذلك، وقد قال هو في الشرح: وإن كان الفعل متصرفاً فالأكثر أن ... والذي ذكره في الشرح هو الحق» (١٤٢٨هـ، ج ٦، ص ٣١١٨).

ففهم ناظر الجيش عبارة المتن على إفادة اللزوم، وقابل ذلك بتصريح الشرح بأنّ الاقتران هو الأكثر لا الواجب، فرأى أنّ ما ورد في الشرح أدقّ وأقرب إلى الاستعمال، من غير أن يلزم من ذلك إثبات تناقض حقيقي في أصل الحكم.

وأما أبو حيّان فلم يذكر التناقض (١٩٩٧م، ج ١١، ص ٣٩٢)، وكذلك المرادي الذي ذهب إلى أنّ القيد غير لازم، لورود السماع باللام ودونها (٢٠٠٦م، ص ٧٣٧). ولم يذكره ابن عقيل (١٩٨٤م، ج ٢، ص ٣٢١)، ولا السلسيلي (١٩٨٦م، ص ٦٩٥)، ولا عبدالقادر المكي (١٩٩٣م، ص ١٣٥٥)، ولا خالد الأزهري (١٩٩٨م، ص ٩٥٦).

وأما ابن مالك في شرح الكافية الشافية فقد نبّه إلى أنّ جملة الجواب إذا صدرت بفعل ماضٍ متصرف مثبت فحقه أن يقتن باللام وقد، وقد يقتن باللام وحدها (١٩٨٢م، ج ٢، ص ٨٣٩-٨٤٠)، وفي سبك المنظوم (٢٠٠٤م، ص ٢٢٤)، والفوائد المحوية (١٤٠٥هـ، ص ١١٢) قرّر أنّ اقتران اللام بالفعل الماضي دون «قد» قليل.

والراجح مما سبق أنّ عبارة التسهيل لما كانت موجزة محتملة، وقع الخلاف في فهم دلالتها، فذهب ناظر الجيش إلى حملها على إفادة اللزوم، ورجّح ما ورد في الشرح بوصفه أدقّ وأقرب إلى الاستعمال. غير أنّ سكوت عددٍ من

الشُّرَّاح المتقدِّمين والمتأخِّرين عن دعوى التعارض، مع تنوُّع تعبير ابن مالك نفسه في كتبه بين تقرير الغلبة وذكر القلَّة، يدلُّ على أنَّ الخلاف راجع إلى اختلاف في الأسلوب ومراتب البيان، لا إلى اضطرابٍ في أصل الحكم. وبذلك تبقى ملاحظة ناظر الجيش اجتهادًا معتبرًا في فهم العبارة، يؤكِّد ضرورة التمييز بين التناقض الحقيقي وتفاوت البيان في منهج ابن مالك.

الموضع التاسع: مراتب دلالة الواو العاطفة بين الرجحان والاحتمال.

قال ابن مالك في التسهيل: «وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملاً للمعيَّة برجحان، وللتأخُّر بكثرة، وللتقدُّم بقلَّة» (١٩٦٧م، ص ١٧٤). وقال في شرح التسهيل: «والمعطوف بالواو إذا عُري من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، والتأخُّر احتمالاً متوسطاً، والتقدُّم احتمالاً قليلاً» (١٩٩٠م، ج ٣، ص ٣٤٨).

وقد ناقش خالد الأزهري ما يوهم اختلافًا بين عبارتي ابن مالك في التسهيل وشرحه، فقال: «فإن أُجيب: بأن مراده أنَّ المعية أرجح من عطفها المقدم، لا أرجح مطلقاً؛ رُدَّ: بأنَّه خلاف ظاهر العبارة، وبأنَّه صرَّح في الشرح بخلافه... والحقُّ في الجواب أن مجيئها للمعية أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل؛ فالكثير في كلامه مقابل للأكثر، وللقليل لا للقليل فقط» (١٩٩٨م، ص ١١٠١-١١٠٢).

يرى خالد الأزهري أنَّ في عبارتي ابن مالك في التسهيل وشرحه اختلافًا ظاهريًّا في ترتيب دلالات الواو عند خلِّوها من القرائن؛ إذ جعل في المتن رجحان المعية، وكثرة دلالة التأخُّر، وقلَّة دلالة التقدُّم، بينما صرَّح في الشرح بأنَّ المعية أرجح، والتأخُّر متوسط، والتقدُّم قليل. وقد ناقش الأزهري محاولات التوفيق التي تجعل الرجحان نسبيًّا، وردَّها بأنَّها مخالفة لظاهر النصِّ، ولا سيَّما مع تصريح الشرح بخلافها.

أما أبو حيَّان فلم يتعرَّض لمسألة التناقض، بل اكتفى بشرح ما ورد في المتن، وصرَّح بأنَّه قول ينبغي طرحه لانفراد ابن مالك به ومخالفته ما قاله البصريون والكوفيون (١٩٩٧م، ج ١٣، ص ٧٣). وكذلك المرادي لم يُشر إلى وجود تناقض، وإتِّمَّ عرض الأقوال الأخرى (٢٠٠٦م، ص ٨٠٨). وابن عقيل لم يذكر التناقض أيضًا، لكنَّه أوضح أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل مخالف لما عليه جمهور النحاة، وأنَّ الصواب خلافه (١٩٨٤م، ج ٢، ص ٤٤٤). وبالمثل، لم يذكر السلسيلي التناقض، واكتفى بشرح المتن مستندًا إلى نصِّ أبي حيَّان (١٩٨٦م، ص ٧٧٨). كما أنَّ ناظر الجيش لم يتطرَّق إلى التناقض (١٤٢٨هـ، ج ٧، ص ٣٤٣٢-٣٤٣٣).

وأما ابن مالك نفسه، فلم يورد رأيه في مصنفاته الأخرى، واقتصر غالباً على ذكر دخول الواو على السابق واللاحق والمصاحب دون تفصيل (١٩٨٢م، ص ١٢٠٣؛ ٢٠٠٤م، ص ١٧٥؛ ١٤٠٥هـ، ص ٧٥؛ ١٩٧٧م، ص ٦٠٨). وما أثاره خالد الأزهري من إيهام التناقض بين عبارتي ابن مالك في التسهيل وشرحه تنبّه وجيه في ظاهره، غير أنّه انتهى إلى أنّ اختلاف العبارات أوهم التناقض مع اتحاد المقصود. حيث عبّر في التسهيل بالرجحان والكثرة والقلّة، وصرّح في الشرح بمراتب الاحتمال، ولذلك قرّر خالد أنّ «الأكثر» في كلامه يقابل «الكثير» لا «القليل»، وأنّ إفادة الواو للمعنى هي الغالبة، وإفادتها للترتيب مع التأخر شائعة أيضاً وإن كانت دونها، أمّا إفادتها لعكس الترتيب فقليلة نادرة.

وبذلك يترجح أنّ اختلاف عبارتي ابن مالك في التسهيل وشرحه ليس اختلاف تقرير، بل اختلاف بيان وتدرّج في تصوير مراتب الاحتمال، وهو ما أدى إلى إيهام التناقض عند بعض الشُّراح. أمّا جمهورهم، فلم يعتنوا بهذا التفصيل؛ لردهم أصل المسألة، فاكتفوا بمخالفة ابن مالك دون الوقوف عند تدرّج عبارته.

الموضع العاشر: مفعولية المنادى بين التقدير والمعنى.

قال ابن مالك في التسهيل: «منصوبٌ لفظاً أو تقديرًا بـ «أنادي»، لازمٌ الإضمار. استغناء بظهور معناه مع قصد الانتفاء، وكثرة الاستعمال» (١٩٦٧م، ص ١٧٩). وقال في الشرح: «المنادى مفعول في المعنى، لأنه مدعو» (١٩٩٠م، ٣/٣٨٥).

لاحظ أبو حيّان اختلاف قول ابن مالك في باب شرح الكلمة والكلام عن المنادى في الشرح عمّا قاله في متن التسهيل في باب النداء، فقال: «فإن كان المصنّف - رحمه - الله وافق الكوفيين هنا فهو فاسد ... وأيضاً يكون قد ناقض كلامه في باب النداء» (١٩٩٨م، ج ١، ص ٥٣). ويرى أبو حيّان أنّ جعل المنادى مفعولاً في المعنى يناقض ما قرّره ابن مالك في المتن من أنّ العامل فيه فعل مقدّر هو «أنادي»، وهو ما يوقع - في رأيه - في لبس بين المفعولية اللفظية والمعنوية.

وبعد أبي حيّان لم يذكر الشُّراح هذا التناقض؛ فالمرادي (٢٠٠٨م، ص ٨٢٤)، وابن عقيل (١٩٨٤م، ج ٢، ص ٤٨٠). والسلسلي (١٩٨٦م، ص ٨٠٤). وخالد الأزهري (١٩٩٨م، ص ١١٤٦) اکتفوا بشرح المتن دون التعرض له. وأما ناظر الجيش فقد دافع عن ابن مالك وردّ على أبي حيّان، مؤكداً أنّ التقييد بعبارة «في المعنى»

ضروري؛ إذ لو لم يذكره ابن مالك لاحتمل كلامه المفعولية اللفظية، وهو ما لا يريده. ومن هنا اعتبر ناظر الجيش أنّ العبارة جاءت في موضعها، وأنها نصّ في المقصود (١٤٢٨هـ، ج ١، ص ١٥٩).

في المقابل، لم يقف الدلالي موقف المدافع، بل مال إلى ما ذهب إليه أبو حيّان. فرأى أنّ القول بمفعولية المنادى - ولو في المعنى - يوقع في لبس؛ لأنّ الكوفيين ومن وافقهم يجعلونها مفعولية معنوية غير صريحة، وهذا ما يجعل العبارة غير واضحة (د.ت، ص ١٩٥).

وأما ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٩٨٢م، ١/١٦٢، ٣/١٢٨٨)، وفي سبك المنظوم (٢٠٠٤م، ص ٦٠، ١٧٩)، والفوائد المحوية (١٤٠٥هـ، ص ٧٧) فقد اكتفى ببيان أنّ العامل في المنادى فعل عوّض عنه بأداة النداء، ولم يعرف المنادى، وكذلك في شرح عمدة الحفاظ (١٩٧٧م، ص ٢٧٥).

وبذلك يترجّح أنّ ما أثاره أبو حيّان - وتابعه عليه الدلالي - إنما هو إشكالٌ اصطلاحى ناتج عن إطلاق وصف «المفعولية» على المنادى من جهة المعنى، مع أنّ تقرير العامل في المتن قائم على فعل مقدّر هو خاصّ بالنداء. فاعتبار المنادى «مفعولاً في المعنى» وصفٌ دلالي لا يراد به الحكم الإعرابي، غير أنّ إطلاقه قد يُوهم الخلط بين المفعولية اللفظية والمعنوية، وهو ما تنبّه إليه أبو حيّان وعده موضع لبس. وعلى هذا، فإنّ إبقاء الحكم على المنادى في إطاره الخاصّ بباب النداء، دون تعليقه بمفهوم المفعولية، أولى وأبعد عن الإشكال.

وبعد عرض هذه المواضع وتحليل طرائق الشُّراح في التعامل معها، يقتضي النظر الانتقال إلى استقراء المعايير التي اعتمدها في إطلاق حكم الاختلاف بين المتن والشرح، وهو ما يتناوله المبحث الثاني.

المبحث الثاني: معايير شُراح التسهيل في الحكم بالاختلاف بين المتن والشرح.

لم يكن حكم شُراح التسهيل بوجود اختلاف أو ما يوهّم التعارض بين المتن والشرح حكماً عارضاً أو اعتبارياً، بل صدر عن جملة من الملاحظات المنهجية والنقدية التي تكرّرت في تعليقاتهم، ولا سيّما عند أبي حيّان، وناظر الجيش، والدماميني، وخالد الأزهرى. وباستقراء هذه التعليقات يتبيّن أنّ الشُّراح لم يعتمدوا معياراً واحداً في إطلاق أحكامهم، بل تحرّكوا ضمن منظومة من الاعتبارات المتداخلة، تتعلّق بدرجة الحكم، وجهة التعليل، وصياغة القاعدة، ودلالة المصطلح، وإمكان الجمع بين الأقوال أو تعذّره. وقد تجتمع هذه الاعتبارات في المسألة الواحدة، أو يبرز بعضها دون بعض بحسب طبيعة الإشكال.

ومن أبرز ما استند إليه الشُّراح ملاحظتهم اختلاف درجة الحكم بين المتن والشرح؛ إذ قد يرد الحكم في المتن بصيغة يُفهم منها اللزوم أو الامتناع، ثم يُصرِّح في الشرح بأن ذلك من باب الغلبة أو الكثرة أو الجواز، من غير تنبيه إلى هذا التحوّل. وقد عدَّ هذا التغيرات مؤثراً في أصل التقييد، كما في اقتران الماضي المثبت المحاب به القسم، حيث فهم من عبارة المتن إفادة اللزوم، في حين صرّح الشرح بأن الاقتران هو الأكثر لا اللازم. وعلى هذا النحو أيضاً فهم اختلاف مراتب دلالة الواو العاطفة، إذ انتقل البيان في الشرح من مفاضلة حاسمة إلى مراتب احتمالية، فعَدَّ بعض الشُّراح ذلك اختلافاً في جهة الحكم.

ومن المعايير المتكررة كذلك اختلاف جهة التعليل النحوي بين المتن والشرح؛ إذ قد يُسند الحكم في المتن إلى سببٍ عامٍّ كالسعة أو الضرورة، ثم يُعلّل في الشرح بتعليلٍ تركيبِيٍّ دقيق، أو بالعكس، وهو ما رآه الشُّراح اختلافاً في مسلك التقييد لا مجرد تنويع في التعبير. ومن أمثلته حذف النون من «الذين»، حيث انتقل التعليل من الضرورة إلى تقصير الصلة، وكذلك مفعولية المنادى، التي قدّرت في المتن بفعل محذوف، ثم وُصفت في الشرح بالمفعولية المعنوية، مما أثار إشكال الجمع بين التقريرين.

كما لاحظ الشُّراح الجمع بين الإطلاق في المتن والتقييد في الشرح دون تصريح يربط أحدهما بالآخر؛ إذ يرد الحكم في المتن مطلقاً، ثم يُفصّل أو يُقيّد في الشرح على نحوٍ قد يُشعر بتغيّر الحكم أو عدم وفاء العبارة الأولى بمراد المصنّف. وقد استعمل هذا المعيار في تقويم مواضع كمراتب الروابط في الجملة الحالية، وإقامة التمييز مقام المضاف إليه، حيث صرّح بعض الشُّراح بأن الشرح لا يطابق عبارة المتن ظاهراً.

ومن جهة أخرى، عدّ الشُّراح الجمع بين الإقرار بندرة الظاهرة وإجازة القياس عليها موضع إشكالٍ تقييديٍّ؛ لأن الندرة - في اصطلاحهم - لا تسوّغ القياس. ومثاله عمل «لا» النافية، إذ صرّح المتن بندرة رفعها للمعرفة، ثم جاء في الشرح التصريح بجواز القياس على ذلك، فحكّم على هذا الجمع بعدم الاستقامة المنهجية.

وفي بعض المواضع، استند الحكم بالاختلاف إلى إسقاط الحكم بالتأويل؛ وذلك حين يقرّر المصنّف حكماً في المتن، ثم يُؤول الشواهد الواردة عليه في الشرح تأويلاً يُفرغ ذلك الحكم من مضمونه. وقد مثل الشُّراح لذلك بمسألة فاعل «عسى»، حيث رأى بعضهم أنّ التأويل المذكور في الشرح يرفع حكم القلة المقرّر في المتن.

كما اعتمد بعض الشُّراح معيار الرجوع الصريح أو الضمني عن القول، حين يظهر من سياق الشرح أنّ المصنّف عدل عن تقريره في المتن، إمّا بتضعيفه أو بتجريح آخر، كما في مسألة حذف فاعل «عدا وخلا وحاشا»، حيث فهم من الشرح تفضيل تجريح لم يُذكر في المتن.

ويضاف إلى ذلك معيار نصي لغوي يتمثل في عدم مطابقة الشرح لعبارة المتن ظاهراً؛ إذ اكتفى بعض الشُّراح بالمقابلة اللفظية المباشرة بين النصين للحكم بالمخالفة، دون توسُّع في التأويل، وهو ما صرَّح به ناظر الجيش في غير موضع.

وأخيراً، لاحظ الشُّراح أنَّ تغاير المصطلحات الدالَّة على مراتب الحكم - كالأكثر، والكثير، والقليل، والراجح، والمتوسط - ليس مجرد تنوع لفظي، بل مؤثِّر في فهم الرتبة التقعيدية، وقد يُفضي إلى اختلاف في ترتيب الأحكام، كما في دلالة الواو العاطفة، وهو ما نَبَّه إليه خالد الأزهري صراحة.

ومن مجموع هذه المعايير يتبيَّن أنَّ أحكام شُّراح التسهيل لم تصدر عن ملاحظة سطحية، بل عن قراءة دقيقة للنصوص، غير أنَّ اختلاف هذه المعايير وتداخلها أفضى أحياناً إلى تضخيم ما هو من قبيل اختلاف البيان أو جهة التحليل، وجعله في صورة اختلاف أو تناقض، وهو ما تستدعيه الدراسة النقدية في المبحث الأوَّل من تقويم وتحليل لكل موضع على حدة.

الخاتمة

أظهر هذا البحث، من خلال دراسة عشرة مواضع ممَّا صرَّح شُّراح التسهيل بوجود ما ظاهره اختلاف فيها بين المتن وشرحه، أنَّ هذا الاختلاف لا يجري على وتيرة واحدة، بل يتنوع بتنوع جهاته وأسبابه. فقد تبين أنَّ كثيراً من المواضع التي وُصفت بالتناقض ترجع في حقيقتها إلى اختلاف في مراتب البيان، أو إلى انتقال من الإيجاز في المتن إلى التفصيل في الشرح، أو إلى اختلاف في جهة التحليل بين الحكم النحوي وطريق تحريجه، أو بين الدلالة الظاهرة والتأويل.

كما كشف البحث أنَّ عددًا من هذه الإشكالات نشأ عن إطلاق في عبارة المتن، أو استعمال اصطلاح في الشرح، أو تغاير في ترتيب الصور والمراتب، لا عن اضطراب في أصل القاعدة. وفي مواضع أخرى، أمكن تفسير ما وُصف بالاختلاف بوصفه تطوُّراً في تقرير الحكم أو استقراراً للرأي، استناداً إلى نصوص ابن مالك في مصنَّفاته الأخرى، دون الجزم بأنَّ ذلك مسلكٌ مطَّرد في جميع المسائل.

وأجاب البحث عن سؤاله الرئيس بإظهار أنَّ أحكام شُّراح التسهيل على ما ظاهره اختلاف بين المتن والشرح لم تصدر عن منهج واحد، بل تنوعت طرائقهم بين إثبات التناقض، والحكم بالرجوع عن القول، ومحاولة الجمع والتقييد، أو حمل الكلام على اختلاف العبارة أو جهة البيان. كما تبين، من خلال استقرار هذه الأحكام، أنَّ الشُّراح استعملوا ألفاظاً متعدّدة في توصيف هذه الظاهرة، من نحو: الاختلاف، والتناقض، والإشكال، والرجوع، دون التزام اصطلاح صارم، ممَّا أسهم أحياناً في تضخيم الإيهام بوجود التعارض.

ويبين البحث أنّ المعايير التي اعتمدها الشُّراح في إطلاق أحكامهم بالاختلاف يمكن ردها إلى جملة من الاعتبارات المنهجية، من أبرزها: اختلاف درجة الحكم بين اللزوم والغلبة، وتغيّر جهة التعليل، والجمع بين الإطلاق والتقيد دون تصريح، والجمع بين الندرة والقياس، وإسقاط الحكم بالتأويل، والرجوع الصريح أو الضمني عن القول، وعدم مطابقة الشرح لعبارة المتن ظاهرًا، وتغاير المصطلحات الدالّة على مراتب الحكم. وقد أظهر التحليل أنّ اجتماع أكثر من معيار في المسألة الواحدة كان سببًا في تشديد الحكم بالاختلاف في بعض المواضع.

كما دلّ البحث على أنّ الرجوع إلى سائر مصنّفات ابن مالك يمثّل أداة حاسمة في تقويم هذه الأحكام؛ إذ أسهم في تفسير عدد من المواضع التي وُصفت بالاختلاف على أنّها من قبيل تطوّر الرأي أو استقراره، لا من باب التناقض الحقيقي، وهو ما يؤكّد ضرورة القراءة الشمولية لنصوصه، وعدم الاكتفاء بالمقابلة الجزئية بين المتن والشرح.

ويُستفاد من مجموع هذه النتائج أنّ شدّة الإيجاز في التسهيل تمثّل سمّةً منهجية عند ابن مالك، تقابلها عناية بالشرح بوصفه أداة لرفع الإشكال، وتفصيل المحمل، وبيان مراتب الحكم، لا مجرد تكرارٍ للمتن. كما يتبيّن أنّ الوقوف على مواضع الإيهام في العلاقة بين المتن والشرح يُعدّ مدخلًا مهمًّا لفهم منهجه في بناء القاعدة، وترتيب الأدلة، والتوفيق بين السماع والقياس.

وبذلك يتّضح أنّ ما وُصف بالتناقض بين المتن والشرح عند ابن مالك لا يخرج - في غالب مواضعه - عن كونه اختلافًا في الصياغة، أو تباينًا في مراتب البيان، أو إيهامًا للتعارض ناشئًا عن الإيجاز، يزول بالنظر في السياق وجمع النصوص. وهو ما يؤكّد قيمة الشروح النحوية في حفظ التراث العلمي، وتحلية مقاصده، وضبط مسالكه الاستدلالية، ويدعو إلى التعامل النقدي المتأبّي مع دعاوى التناقض في كتب النحو التراثية.

المراجع:

الأزهري، خالد، *موصل النبيل إلى نحو التسهيل*، تحقيق ثريا عبد السميع إسماعيل، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، (١٩٩٨م).

التنسي، أحمد، *شرح التسهيل*، تحقيق فريدة حسن، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، (١٩٩٣م).

التنسي، أحمد، *شرح التسهيل*، تحقيق ماهر الصاعدي، رسالة ماجستير، المدينة المنورة: كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، (١٤٣١هـ).

الجرجاني، عبد القاهر، (١٩٨٢م)، *المقنن في شرح الإيضاح*، تحقيق كاظم المرجان، العراق: وزارة الإعلام.

أبو حيان، الأندلسي، (١٩٩٧م)، *التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق حسن هندراوي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الدلائي، محمد، (د.ت)، *نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق مصطفى العربي، بنغازي: دار الكتاب.

الدلائي، محمد، *نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق إبراهيم التميمي، رسالة دكتوراه، الرياض: كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤٤٠هـ).

الداميني، محمد، (١٩٨٣م)، *تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد*، تحقيق محمد المفدى، ط١، الرياض: المحقق.

السلسيلي، محمد، (١٩٨٦م)، *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*، تحقيق الشريف البركاتي، ط١، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية.

ابن عقيل، عبد الله، (١٩٨٤م)، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق محمد كامل بركات، ط١، جدة: جامعة أم القرى.

ابن مالك، محمد، (١٩٦٧م)، *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق محمد كامل بركات، ط١، القاهرة: دار الكاتب العربي.

ابن مالك، محمد، (١٩٩٠م)، *شرح تسهيل الفوائد*، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، القاهرة: هجر للطباعة.

ابن مالك، محمد (١٩٧٧م)، *شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ*، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني: بغداد.

ابن مالك، محمد، (١٩٨٢م)، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق عبد المنعم هريدي، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن مالك، محمد، *الفوائد المحوية*، تحقيق وداد يحيى، رسالة ماجستير، مكة المكرمة: كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، (١٤٠٥هـ).

المرادي، الحسن، (٢٠٠٦م)، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد النبي عبيد، ط١، المنصورة: مكتبة الإيمان.

المكي، عبد القادر، *هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل تحقيق ودراسة إلى نهاية باب النائب عن الفاعل*، تحقيق عثمان محمود الصيني، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى (١٩٨٩م).

المكي، عبد القادر، *هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل من أول باب الاشتغال إلى آخر باب الإضافة*، تحقيق عبد العزيز صافي، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى (١٩٩٣م).

ناظر الجيش، محمد، (١٤٢٨هـ)، *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق علي محمد وآخرين، ط ١، القاهرة: دار السلام.

Al-Maraji' (References)

Abu Hayyan, Al-Andalusi, (1997), *Al-Tadhil wa Al-Takmil fi Sharh Kitab Al-Tashil*, tahqiq Hasan Hindawi, 1st ed., Cairo: Maktabat Al-Khanji.

Al-Azhari, Khalid, (1998), *Mawsil Al-Nabil ila Nahw Al-Tashil*, tahqiq Thuraya Abd Al-Sami' Ismail, PhD dissertation, Makkah: Faculty of Arabic Language, Umm Al-Qura University.

Al-Jurjani, Abd Al-Qahir, (1982), *Al-Muqtasid fi Sharh Al-Iydh*, tahqiq Kazim Al-Marjan, Iraq: Ministry of Information.

Al-Dalā'i, Muhammad, (n.d.), *Nata'ij Al-Tahsil fi Sharh Kitab Al-Tashil*, tahqiq Mustafa Al-Arabi, Bnghazi: Dar Al-Kitab.

Al-Dalā'i, Muhammad, (1440H), *Nata'ij Al-Tahsil fi Sharh Kitab Al-Tashil*, tahqiq Ibrahim Al-Tamimi, PhD dissertation, Riyadh: Faculty of Arabic Language, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

Al-Dammāmini, Muhammad, (1983), *Ta'liq Al-Fara'id 'ala Tashil Al-Fawa'id*, tahqiq Muhammad Al-Mufadda, 1st ed., Riyadh: Al-Muhaqqiq.

Al-Silsili, Muhammad, (1986), *Shifa' Al-'Alil fi Iydh Al-Tashil*, tahqiq Al-Sharif Al-Barakati, 1st ed., Makkah: Maktabat Al-Faisalayah.

Ibn 'Aqil, Abd Allah, (1984), *Al-Musa'id 'ala Tashil Al-Fawa'id*, tahqiq Muhammad Kamil Barakat, 1st ed., Jeddah: Umm Al-Qura University.

Ibn Malik, Muhammad, (1967), *Tashil Al-Fawa'id wa Takmil Al-Maqasid*, tahqiq Muhammad Kamil Barakat, 1st ed., Cairo: Dar Al-Katib Al-'Arabi.

Ibn Malik, Muhammad, (1990), *Sharh Tashil Al-Fawa'id*, tahqiq Abd Al-Rahman Al-Sayyid & Muhammad Badawi Al-Makhtun, 1st ed., Cairo: Hijr for Printing.

Ibn Malik, Muhammad, (1977), Sharh 'Umdat Al-Hafidh wa 'Uddat Al-Lafz, tahqiq Adnan Al-Duri, Baghdad: Matba'at Al-Ani.

Ibn Malik, Muhammad, (1982), Sharh Al-Kafiyah Al-Shafiyah, tahqiq Abd Al-Mun'im Huraydi, 1st ed., Makkah: Umm Al-Qura University.

Ibn Malik, Muhammad, (1405H), Al-Fawa'id Al-Muhawiyah, tahqiq Widad Yahya, MA thesis, Makkah: Faculty of Arabic Language, Umm Al-Qura University.

Al-Muradi, Al-Hasan, (2006), Sharh Al-Tashil, tahqiq Muhammad Abd Al-Nabi 'Ubaid, 1st ed., Mansoura: Maktabat Al-Iman.

Al-Makki, Abd Al-Qadir, (1989), Hidayat Al-Sabil ila Bayan Masa'il Al-Tashil ila Nihayat Bab Al-Na'ib 'an Al-Fa'il, tahqiq 'Uthman Mahmoud Al-Sini, PhD dissertation, Makkah: Faculty of Arabic Language, Umm Al-Qura University.

Al-Makki, Abd Al-Qadir, (1993), Hidayat Al-Sabil ila Bayan Masa'il Al-Tashil min Awal Bab Al-Ishtighal ila Akhir Bab Al-Idafah, tahqiq Abd Al-'Aziz Safi, PhD dissertation, Makkah: Faculty of Arabic Language, Umm Al-Qura University.

Nadzir Al-Jaysh, Muhammad, (1428H), Tamheed Al-Qawa'id bi Sharh Tashil Al-Fawa'id, tahqiq Ali Muhammad & others, 1st ed., Cairo: Dar Al-Salam.